مدى فاعلية التدقيق في ظل تطبيق حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين (بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

The role of auditing in analyzing the relationship between the governance of investment policy and the cost of debt and its reflection on the continuity of the institution

شميم جميل حسين	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	shameem.ali1601@pgiafs.uobaghdad. edu.iq
أ.د فيحاء عبد الله يعقوب	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى تحديد فاعلية التدقيق في ظل العلاقة بين حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤل حول هل تتحقق فاعلية التدقيق في ظل حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين ، اذ استند البحث الى فرضية مفادها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق في ظل العلاقة بين حوكمة سياسة الاستثمار وكلف الدين ، وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات من خلال البحث كان أهمها: وجود علاقة تأثير في فاعلية التدقيق من خلال العلاقة بين حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين ،تفتقر الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الى دليل او إطار مقترح فعال يتناول حوكمة السياسة الاستثمارية على الرغم من وجود قوانين وأنظمة لحماية المستثمرين والمساهمين لكنها لم تطبق إذا قد يوثر على رغبة أصحاب المصلحة في الاستثمار بهذه الوحدة الاقتصادية، اما اهم التوصيات التي توصل اليها البحث كانت: الحث على تطبيق اليات ومبادئ حوكمة الشركات وحوكمة السياسة الاستثمارية من خلال العمل على توعية المجتمع بها، وان تطبيقها يعتبر بمثابة الأمان ضد تضارب المصالح والاحتيال وحماية مصالحهم، كما أوصى ضرورة تشكيل لجان مختصة من ذوي الخبرة للقيام بصياغة مبادئ لحوكمة السياسة الاستثمارية تلائم البيئة العراقية وبما يتوافق مع المبادئ الصادرة من منظمة التنمية OECD، و اعداد دليل او إطار تدقيق مقترح يتضمن مبادئ الحوكمة وحوكمة السياسة الاستثمارية او كلف الدين يتضمن إجراءات التدقيق التي يتوجب على مراقب الحسابات القيام بها لضمان تطبيق الحوكمة وما لها من تأثير على استمرارية العمل في الوحدة الاقتصادية..

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، حوكمة السياسة الاستثمارية، كلف الدين.

Abstract :

The research aims to determine the effectiveness of auditing in light of the relationship between the governance of investment policy and the cost of debt in companies listed on the Iraqi Stock Exchange. The problem of the research is to raise the question about the effect of the governance of investment policy and the cost of debt on the effectiveness of auditing and auditors. During the research, the most important of them were: the existence of an impact relationship on the effectiveness of auditing through the relationship between the governance of investment policy and the cost of debt. The companies listed in the Iraqi Stock Exchange lack an effective proposed guide or framework dealing with the governance of investment policy despite the presence of laws and regulations to protect investors and shareholders, but they did not It is applied if it may affect the desire of stakeholders to invest in these companies. The most important recommendations reached by the research were: Urging the application of the mechanisms and principles of corporate governance and the governance of investment policy by working to educate the community about

it, and that its application is considered a safety against conflict of interest and fraud and protection their interests, and also recommended the necessity of forming specialized committees with expertise to formulate principles for the governance of investment policy that suit the Iraqi environment In accordance with the principles issued by the OECD Development Organization, and preparing a guide or a proposed audit framework that includes the principles of governance and the governance of investment policy or the cost of borrowing, including the audit procedures that the auditor must perform to ensure the application of governance and its impact on the continuity of work in the economic unit.

Keywords: external audit, investment policy governance, cost of debt.

المقدمة :

تحتل عملية التدقيق مكانة خاصة في الوحدة الاقتصادية لكون ما ينتج عنها من تقارير وراي يكون ذات موثوقية وحياديا بالنسبة لأصحاب المصالح داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، لذا فان للتدقيق دور مهم في تقييم قدرة الوحدة على الاستمرار في ممارسة نشاطها باستخدام المؤشرات الخاصة وما يحيط بالوحدة من متغيرات وظروف تختلف من وحدة الى أخرى ومن نشاط الى اخر، وقد تلجا الوحدة في بعض الحالات الى الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي فان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية للوفاء بكلف الدين وسداد القرض يعتبر واحد من المؤشرات التي تمكن مراقب الحسابات من الحكم على الوحدة ،وان القرارات الخاصة بقبول قرض عن غيره او القيام بمشروع استثماري عن غيره يقع على عاتق الإدارة لذا يجب ان ينظم عمل الوحدة الاقتصادية عن طريق اطار الحوكمة لأنها تساعد في اتخاذ القرارات ،اذ يعتبر مفهوم حوكمة السياسة الاستثمارية من المواضيع الحديثة التي تتطلب عناية وفهم خاص ،ان حوكمة السياسة الاستثمارية تبين ما لأصحاب المصلحة من حقوق وما عليهم من واجبات، كما وتقوم بتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفين وعدم التمييز بين احد لأنها تحقق العدالة والمساواة ،وتنظم اتخاذ القرارات وتتمكن من تحديد هيكل الاستثمارات وكيفية تمويلها وزيادة القيمة السوقية للوحدة ،فحوكمة السياسة الاستثمارية تعتبر عنصر مهم لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للعديد من الأطراف سواء كانت مراقب الحسابات او العاملين والإدارة او المستفيدين والمستثمرين والجهات الخارجية الأخرى ،وقد وجدت الدراسات بان حوكمة السياسة الاستثمارية لها اثر على الوحدات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لكونها تعد مصدر للمقارنة بين القيمة السوقية للوحدات ومدى تحسن مستوى الأداء المالي للوحدة ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ،.ويقسم البحث الى أربعة مباحث تضمن المبحث الأول منهجية البحث ودراسات سابقة ،اما المبحث الثاني ركز على الجانب النظري ،حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين والتدقيق الخارجي ،اما المبحث الثالث تمثل في الجانب التطبيقي والتحليل الاحصائي لإيجاد العلاقة بين المتغيرات ،وشمل المبحث الرابع والأخير على اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1منهجية البحث:

1-1-1 مشكلة البحث: نظرا لكون حوكمة السياسة الاستثمارية من المواضيع الحديثة التي لاقت اهتمام كبير في الفترة الأخيرة، لما له من تأثير على إدارة الوحدة الاقتصادية والقرارات التي تقوم باتخاذها فيما يتعلق بالاستثمار او الاقتراض وبالتالي التكاليف الناتجة عن تلك القروض، وان هذا التأثير يشمل الأطراف الداخلية والخارجية ومنها التدقيق الخارجي أيضا، فان مهنة التدقيق الخارجي تطورت بما يتلاءم مع الحوكمة لذا جاءت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين التدقيق وحوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين من خلال طرح التساؤل الاتي:

(هل تتحقق فاعلية التدقيق في ظل حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين؟)

1-1-2 هدف البحث

1- يهدف البحث الى التعرف على مفاهيم حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين.

2- تحديد مدى وجود علاقة تأثير بين التدقيق الخارجي وحوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين.

3-اعداد برنامج تدقيق مقترح يتضمن مبادئ الحوكمة وحوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين.

1-1-3 أهمية البحث : تتبلور أهمية البحث في مدى التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق مبادئ حوكمة السياسة الاستثمارية لما لهما من دور مهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض بشكل موضوعي وبعيد عن التحيز لتحقيق مصالح الجميع وانعكاس هذه العلاقة على فاعلية التدقيق الخارجي ودور مراقب الحسابات في الحكم على تطبيق مبادئ حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين بما يخلق الثقة لدى أصحاب المصالح بالتقارير التي يصدرها مراقب الحسابات.

1-1-4 فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها

(وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لفاعلية التدقيق في ظل العلاقة بين حوكمة سياسة الاستثمار وكلف الدين).

1-1-5 حدود البحث

1- **الحدود المكانية:** الشركات المرجة في سوق العراق للأوراق المالية (قطاع المصارف، القطاع الخدمي، الاستثماري، الاتصالات).

2- **الحدود الزمانية:** تم اختيار الفترة من 2015-2020.

وتم اختيار العينة بشكل عمدي ويرجع سبب اختيار الوحدات الاقتصادية عينة البحث: -

1-الوحدات التي تم اختيارها مستمرة في ممارسة نشاطها وغير متوقفة.

2-البيانات المالية للوحدات عينة البحث للفترة من 2015-2020 متكاملة ومدققة من قبل مكاتب التدقيق سواء كانت بيانات سنوية او فصلية.

3-اختيار الوحدات المقترضة والتي تتحمل تكلفة الدين للوفاء بمتطلبات البحث.

4-التنوع في اختيار العينة بين القطاعات المختلفة منها المطبقة بموجب القوانين لحوكمة الشركات والأخرى غير ملزمة قانونا بتطبيق الحوكمة للقيام بالمقارنة بين النتائج التي يتم الوصول اليها. وفيما يلي جدول لملخص الشركات.

1-1-6 أساليب البحث :اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال المصادر والمراجع لتحقيق متطلبات الجانب النظري، اما في الجانب التطبيقي فقد استند الى المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مدى تطبيق مبادئ الحوكمة وحوكمة السياسة الاستثمارية لعينة البحث واستقراء تقارير الإدارة وتحليل التقارير الخاصة بمرتقبي الحسابات للعينة المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية ،و عرض ودراسة الانظمة والقوانين والتشريعات والمعايير الدولية والادلة المحلية ودراسة وتحليل البيانات المالية المدرجة لعينة البحث فضلا عن المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية. من اجل الحصول على المعلومات الملائمة لأجراء البحث بجانبيه العملي والنظري سوف يتم الاعتماد على المصادر التالية: الكتب العربية والأجنبية، اصدارات المنظمات المهنية، الاطاريح والبحوث العلمية، المجلات والدوريات والنشرات، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)،الجانب التطبيقي: كما اعتمد الباحث في اعداد الجانب العملي على :القوانين والتعليمات، المعايير الدولية والادلة المحلية، البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بعينة البحث، المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية، برامج إحصائية SPSS و Amos .

1-2 دراسات سابقة

أ-دراسة (التميمي، ناظم شعلان،2009): في **دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات.** تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مستويات الإفصاح والشفافية المطلوبة في ظل حوكمة الشركات ومدى توفرها في التقارير المالية وعلى وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والتعرف على دور مراقب الحسابات في تنمية عمليات الإفصاح والشفافية لكون مراقب الحسابات الحكم في تحديد مدى كفاية الإفصاح وملائمته والشفافية في اعداد القوائم المالية، ان اهم ما

توصلت اليه الدراسة هو تعتبر حوكمة الشركات رد فعل للانهيارات في الشركات الكبرى حيث ان تطبيقه يعمل على تعزيز الإفصاح والشفافية والتخلص نت الفساد والانهيارات، ويتم تحيد مستوى الإفصاح بأخذ الظروف او العوامل المحيطة بنظر الاعتبار منها الأشخاص المستخدمين لتلك البيانات ومراعاه الوقت وأماكن الإفصاح، حيث ان تقديم المعلومات في الوقت الغير مناسب يجعلها غير مفيدة، إضافة الى عدم وجود دليل عمل او سياسة محددة في حوكمة الشركات وضعف مشاركات أعضاء مجلس الإدارة في البرامج التدريبية.

ب- دراسة (عربية، سعاد دحاوي،2014) في: **دور القروض في تفعيل الاستثمار**. تهدف هذه الدارسة الى رصد ما متاح من تمويل لدى المصارف لتقديمه على شكل قروض المشاريع الاستثمارية وكيف تساهم هذه القروض في إنجاح المشاريع، التعرف على الخطوات لمنح القروض وتسيير القرض الاستثماري وتقيمه. ولقد توصلت هذه الدراسة الى تلعب القروض دورا كبيرا في تفعيل الاستثمار الذي يتم تمويله من قبل المصرف، حيث قامت الدراسة في تحليل دقيق لتقييم وتشخيص الوضع المالي للوحدة المقترضة والتنبؤ المستقبلي لها وهذا بدوره يضمن نجاح المشروع.

ج- اما دراسة (JANTADEJ1& WATTANATORN،2020) حول **تأثير حوكمة الشركات على تكلفة الديون: دليل من تايلاند**. تمثل هدف الدراسة في معرفة العلاقة بين آلية تحسين حوكمة الشركات وهي فعالية مجلس الإدارة وتكلفة الديون في الأسواق الناشئة. توصل الباحثان الى استنتاجات أهمها دعم النتائج الفرضية الرئيسية وهي الاستثمار دون المستوى الأمثل من حيث أن فعالية مجلس الإدارة المحسنة مرتبطة بارتفاع تكلفة الاقتراض. بالإضافة إلى ذلك، وأن عدد أعضاء مجلس الإدارة – حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، والنسبة المئوية لغير التنفيذيين في دور لجنة التدقيق ترتبط بشكل إيجابي بتكلفة تمويل الديون.

د- دراسة (ESHUN،2020) **حول تأثير قرارات حوكمة الشركات وتمويلها على الشركات الغانية المدرجة**. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول ما هي تركيبة وخصائص مجلس إدارة الشركات، وهل توجد علاقة بين اليات حوكمة الشركات وأداء الشركات المدرجة. هدفت الدراسة الرئيسي يتمثل في فحص تأثير قرارات الحوكمة والتمويل على الشركات الغانية المدرجة، وتحديد إثر الحوكمة على قرارات التمويل، كما هدفت الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات. وتوصلت الدراسة الى أن الشركات التي لديها نظام حوكمة فعال تساعد في التقدم الاقتصادي وتحسين البلد، إن المسائل المتعلقة بالقانون والبيئة المجتمعية والمالية والسياسية هي أمور ضرورية للغاية بالإضافة إلى حوكمة الشركات. إضافة الى أن حوكمة الشركات وقرار التمويل لهما تأثير كبير على الأداء المالي للشركات المدرجة هذا الوضع واضح أن ترتيبات حوكمة الشركات تؤثر على أداء الشركات في غانا.

المبحث الثاني: الجانب النظري: فاعلية التدقيق في ظل حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين.

2-1 التدقيق الخارجي : يمكن تعريف التدقيق بانه" هو علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المثبتة في السجلات والقوائم المالية بهدف ابداء راي فني محايد في مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة الاعمال من ربح او خسارة وعن المركز المالي في نهاية المدة الزمنية "(القريشي،2011،4) ،وعرفه أسماء وعمر بانه "وهو التدقيق الذي يتم من قبل شخص مستقل يعمل تحت مسؤوليته الشخصية ،ويتم تعيينه من خارج الوحدة الاقتصادية بغرض القيام بفحص الحسابات السنوية الوحدة حتى يتمكن من إعطاء رايه بشكل مستقل وموضوعي حول صحة وعدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها الصادق عن المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة معينة" (أسماءوعمر،2020،253) ، اما **أهمية التدقيق** تنبع من كون التدقيق وسيلة وليست غاية تخدم العديد من الجهات المختلفة داخل وخارج الوحدة الاقتصادية المستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ القرارات ومن امثلة هذه الجهات (المدراء، المستثمرين الحاليين والمحتملين ، المحللين ،المصارف المقرضة، الهيئات الحكومية والنقابات) وتتمثل هذه الأهمية في :

1-اعتماد إدارة الوحدة الاقتصـــادية بشـــكل كامل على البيانات المالية التي يقوم مراقب الحســـابات بتدقيقها عند التخطيط واتخاذ القرارات، لذا فان البيانات المالية المدققة من قبل مراقبي الحســـابات تكون ذات موثوقية، اذ يســـاهم التدقيق في اكتشـــاف الأخطاء والاحتيال في الوقت المناسب كما يساعد في تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي للوحدة الاقتصادية وهذا يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

2-اعتماد المصـــارف التجارية والصـــناعية وغيرها على البيانات المالية التي تدقق من قبل مراقب الحســـابات في فحص المركز المالية للوحدة الاقتصـــادية عند طلب الاقتراض، اذ ان المصـــارف تعتمد على البيانات المالية المدققة في اتخاذ قرارات منح الاقتراض من عدمه وتوجيه الأموال في الطرق الصحيحة التي تضمن القدرة على سداد أصل القرض مع الفوائد مستقبلا.

3-اعتماد الهيئات الحكومية على البيانات المالية المدققة لغرض الرقابة والفرض الضرائب وتحديد الأسعار.

4-اعتماد نقابات العمال على البيانات المالية المدققة عند التفاوض مع الإدارة بشـــأن الأجور إذا ما حصـــل خلاف بين الوحدة الاقتصادية واي طرف اخر (علي،2014،18).

اما **الهدف من التدقيق** لقد تطور من اكتشاف الغش والاخطاء والاحتيال الى تحديد مدى صدق وعدالة القوائم المالية إضافة الى التأكد من صحة وسلامة المعلومات المسجلة في السجلات المحاسبية، وتقديم راي فني محايد بصحة التسجيل والترحيل والقيود المحاســـبية، كما يســـاعد على تقليل حالات الغش والخطأ نتيجة لما يقوم به من زيارات مفاجئة ومتكررة للوحدات الاقتصـــادية. (التكريتي،2022،13)،

2-2حوكمة السياسة الاستثمارية

– وعرفت من قبل مجلس الحوكمة للشركات الأسترالية بانها" إطار للقواعد والعلاقات والأنظمة والعمليات داخل وخارج السلطة التي يتم ممارستها ويسيطر عليها في الوحدة الاقتصادية، وهي تشمل الاليات التي من خلالها يتم التحكم بالوحدة الاقتصادية والسيطرة عليها والتي يتم تبنيها لأغراض المسالة، وتساهم الحوكمة الجيدة في تعزيز ثقة المستثمرين الامر الذي يعد عاملا حاسما في قدرة الوحدة الاقتصادية للتنافس للفوز براس المال".(Council, A.C.G ASX,2019:1)

–وعرفت الحوكمة من قبل غريب بانها "نظام متكامل للرقابة يتم من خلاله توجيه اعمال الوحدة ومراقبتها على اعلى مســـتوى من اجل تحقيق أهدافها من خلال تنفيذها للأليات ووســـائل الرقابة لتحقيق المســـاءلة والنزاهة والشـــفافية للحفاظ على مصـــالح الوحدة والمساهمين وذوي المصالح الأخرى"(غريب،54:2020).

اما حوكمة الاســتثمار تشــير إلى" الاســتخدام الفعال للموارد، الأشــخاص والسـياسـات والعمليات والأنظمة – من قبل فرد أو هيئة إدارية (الوكيل) تســعى إلى تحقيقها واجب ائتماني تجاه المدير (أو المســتفيد) في مواجهة تحدي الاســتثمار الأســاســي". (Drew &Walk,2019:1).

وترى الباحثتان ان مفهوم الحوكمة هو مجموعة من الاليات والسياسات والقواعد التي تنظم العلاقة بين الوحدات الداخلية والخارجية لضـمان حقوق جميع الأطراف ذات المصـلحة، حيث تعمل الوحدة على العمل بكفاءة وفاعلية والامتثال للقوانين والمعايير المنظمة للعمل لضـمان اسـتمرار العمل وتخفيض المخاطر وحماية حقوق المسـاهمين وبالتالي تضـمن الحصـول على التمويل اللازم لزيادة راس مالها والتوسـع، اما حوكمة سـياسـة الاسـتثمار فتعني ان الاسـتخدام الأمثل لموارد الوحدة المختلفة (أموال، اشـخاص، أجهزة ومعدات) لضمان تحقيق واجباتها الائتمانية اتجاه الجهات المستفيدة وتحقيق العوائد لكافة الأطراف بشفافية وعدم الانحياز.

2-2-1 اهداف الحوكمة: تهدف الحوكمة الى تحقيق ما يلي:

1- وضـع الأنظمة التي تكفل تقليل او الحد من الاحتيال والتلاعب والمصـالح المتضـاربة وكل الاعمال غير المرغوب بها وكذلك تعمل الحوكمة على توفير الحماية للوحدة من الأخطاء المحاســـبية وذلك عن طريق الالتزام بقواعد معايير دولية. (الجبوري واخرون،165:2018).

2- فرض رقابة فاعلة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية بما يتوافق مع مصالح المساهمين وتحفيز سلوك الإدارة لتعزيز ثروة الوحدة.(Htay et al ,2012:4) .

3- ادخال نظم الرقابة والتدقيق وإدارة المخاطر لضمان منع واكتشاف والتوصل الى النتائج التي غير مرغوب بها. (قواعد حوكمة المستشفيات،28:2014).

4-تهدف الحوكمة الى تحقيق النزاهة والشفافية والعدالة ومنح الحق في المساءلة افرادا او المجتمع لمساءلة الإدارة، والعمل على الحد من استغلال السلطة للمصالح الخاصة. (أبو النصر،48:2015).

5-تهدف الحوكمة الى الغاء او تقليل التضارب بين المصالح وكذلك العمل على الاستخدام الفاعل والكفؤ لموجودات الوحدة الاقتصادية وزيادة قيمتها في المستقبل. (الفهداوي،16:2020).

ويمكن القول بان حوكمة السياسة الاستثمارية تعمل على تحقيق المساواة بين أصحاب المصالح من خارج الوحدة وداخلها في توفير المعلومات الضرورية في الوقت والكم المناسب، وتهدف الى العمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق قيمة اعلى للوحدة الاقتصادية وجذي الاستثمارات والحفاظ على استمرارية الوحدة، وتهدف الى ان تخلق الطمأنينة لكل من حملة الأسهم وأصحاب المصلحة والمستثمرين المرتقبين في تعظيم العوائد المتحققة نتيجة لاستثماراتهم وما يصاحبه من تعظيم قيمة الوحدة واستمرارية عملها والحفاظ على حقوقهم.

2-2-2فوائد الحوكمة :توفر حوكمة الشركات عدد من الفوائد ليس للمنظمة فقط وأصحاب المصلحة وانما للاقتصاد ككل ومن هذه الفوائد ما يلي: (Radebe,2017:274)

1-الإدارة الممتازة: تتيح للأشخاص غير المرتبطين بالوحدة التي تمارس الحوكمة الرشيدة بتقييم الوحدة بسبب الشفافية.

2-مستوى الشفافية العالي: ان الوحدات التي تتبع أفضل ممارسات الحوكمة تكون في غاية الشفافية.

3-الفائدة حملة: تتبنى الوحدة وأصحاب المصلحة أفضل ما لديهم في ظل حوكمة الشركات.

4-السمعة والاعتراف: الحوكمة الرشيدة تسمح للوحدة باكتساب ثقة المستثمرين والعملاء والمجتمع ككل.

5-تقليل الهدر(الفقد): ان الموظفين الذين يتم تدريبهم على الممارسات الأخلاقية الجيدة يتجنبون الهدر الزائد لموارد الوحدة.

6-تقليل الخطر وسوء الإدارة: ان الشفافية المطبقة في الوحدات التي تمارس الحوكمة الرشيدة قللت من مخاطر وسوء الإدارة وفسادها.

7-المنافع الاقتصادية: ان الوحدات التي تمارس الحوكمة الرشيدة تكسب ثقة المجتمع وبالتالي النجاح على المدى الطويل.

2-2-3مبادئ الحوكمة : ان مبادئ الحوكمة تم تطويرها في مختلف الدول واصدارها في بورصات ومنظمات ومؤسسات استثمارية وكذلك الجمعيات بأسناد ودعم من المنظمات الدولية (Kwame,2017:17) ومبادئ الحوكمة المنقحة تأخذ بنظر الاعتبار التوصيات من الإصدارات السابقة على اعتبار انها العناصر الرئيسة مستمرة لأطار حوكمة فعال كما تعرض مشاكل جديدة وزيادة التأكيد والوضوح للأطراف المختلفة كما ان بعض المبادئ قد تكون ملائمة للمنظمات الكبرى من الصغرى فيكون المقترح لصانعي سياسة الحوكمة في زيادة الوعي بالحوكمة لجميع أنواع المنظمات (OECD,2015:4).

1-ضمان وجود أساس لأطار حوكمة شركات فعال: -

يجب ان يشجع إطار حوكمة الشركات على الشفافية والكفاءة للأسواق والتخصيص الكفوء للموارد ويجب ان تتوافق مع القانون السائد ودعم الاشراف والتنفيذ الفاعل، ويجب ان يكون هدف الإطار هو التأثير في الاقتصاد العام ونزاهة السوق مما يخلق حوافز للمشاركين، كما يجب ان يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، ويعمل على توزيع المسؤوليات بين الجميع لضمان مصالحهم ،يجب ان تتمتع الجهات التنظيمية والتنفيذية والإشرافية بالسلطة والنزاهة لأداء واجباتها بموضوعية ومهنية كما يجب ان تكون احكامها واتخاذها القرارات بالوقت المناسب وشفافة وموضحة بالكامل.(G20/OECD,2017:13-17)

2- الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين والمهام الأساسية للمالكين

ينبغي ان يوفر إطار الحوكمة الحماية للمساهمين وسهولة ممارسة حقوقهم وكذلك المساوئ في معاملة جميع المساهمين حتى الأجانب منهم والمساهمين الصغار وان يكون هناك إمكانية في الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم(G20/OECD,2017:18)، ان منح المساهمين جميعا المعاملة المتساوية من خلال مجلس الإدارة وافصاحه عن جميع الأمور ذات الأهمية النسبية المؤثرة على الوحدة الاقتصادية (Gyamerah & Agyei,2016:84).

3- المستثمرين، أسواق الأوراق المالية، والوسطاء

يجب ان يوفر إطار حوكمة الشركات من خلال سلسلة الاستثمار الحوافز وبشكل يساعد بتطبيق حوكمة شركات جيدة في أسواق الأسهم ومن اجل ضمان فاعليته يجب وضع إطار قانوني تنظيمي للحوكمة مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة البيئة الاقتصادية التي سينفذ بها، اذ يجب على المستثمرين الائتمانين العاملين في الوحدة الإفصاح عن سياسة الحوكمة السائدة وطريقة التصويت المتعلقة باستثماراتهم وكذلك الإجراءات الخاصة بتقارير استخدام حقهم بالتصويت، وإذا ما كان هناك تعارض بالمصالح ممكن ان يؤثر على حقوق الملكية المتعلقة باستثماراتهم. (G20/OECD,2017:30-35)

4- دور أصحاب المصلحة في أساليب حوكمة الشركات

على إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القوانين او من خلال الاتفاقات المتبادلة وأن يشجع التعاون النشط بين الوحدات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة والوظائف والاستدامة والاستقرار المالي. ينبغي أن يتاح لأصحاب المصلحة المشاركين في عملية حوكمة الشركات إمكانية الوصول المنتظم وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة والضرورية والموثوقة وان يكون لهم الحق في نقل آرائهم بحرية إلى مجالس إدارة الوحدة بشأن الممارسات غير الأخلاقية و / أو غير القانونية، والحق في أن تصبح جزءًا من نظام الإشراف من أجل الحد من التأثير المفرط للإدارة على البنك. (Jolović,2020:18)

5- الإفصاح والشفافية :يجب ان يضمن اطار حوكمة الشركات تقديم الإفصاح الدقيق عن الأمور المادية ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب بما فيها مركز الوحدة المالي وتقييم الأداء وكيفية ممارسة الحوكمة كما يجب ان يكون الإفصاح وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ويتم تدقيق هذه البيانات سنويا من قبل مدقق خارجي مستقل لتقديم تأكيدات كل من مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة عن صدق وعدالة المركز المالي ويخضع المدقق الخارجي للمساءلة امام المساهمين اذا اقتضت الحاجة (G20/OECD,2017:40)، ويمكن تحقيق افضل مستوى من الإفصاح والشفافية بالتطبيق السليم والمتين لحوكمة الشركات الذي سيؤدي الى افضل أداء للوحدة (Chi,2009:11202).

6- مسؤولية مجلس الإدارة : يجب ان يتضمن إطار حوكمة الشركات الخطوط التوجيهية الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الوحدة ومتابعة تنفيذ الأداء من قبل مجلس الإدارة ومساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين لذلك على مجلس الإدارة العمل بوعي وان يلتزم بالمعايير الأخلاقية العالية وبذل العناية المهنية الواجبة لحماية جميع المصالح وتحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين. (G20/OECD,2017:45-46)، وتمثل المسؤولية الرئيسية للمجلس في الحفاظ على أموال المساهمين والعمل على تحقيق أرباح اما مسؤوليتهم اتجاه أصحاب المصلحة فتتمثل بإدارة الصراع بين الوحدة وأصحاب المصلحة.(Prugsmatz,2010:38) كما ان التزام مجلس الإدارة بالمساءلة والنزاهة بشكل كبير وكذلك الالتزام بالمعايير الأخلاقية والصدق من شانه أي يحقق للوحدة الاقتصادية الاستمرار في الاعمال بينها وبين الأطراف ذات العلاقة.(Ferrer&Banderlipe,2012:124)

2-2-4المبادئ التوجيهية لحوكمة السياسة الاستثمارية

وهي مجموعة مبادئ توجيهية لمجلس الإدارة للاستثمار وهي كما يلي: (Drew &Walk,2019:18-21)

1- البساطة الدقيقة هي الأفضل، يوجد في القطاع المالي الكثير من التعقيدات غير الضرورية بالتالي يجب ان تكون النتائج المتوقعة تفوق هذا التعقيد.

2- الأسواق ديناميكية: ليست الأسواق ديناميكية، بل أيضًا العلاقات المتبادلة بين الأسواق هي معرضة للتغيير السريع وغير المتوقع اذ يجب تصميم المحافظ الاستثمارية ومراقبتها مع الوضع الديناميكي للأسواق.

3-الاعتراف بالقيود المفروضة على أحدث التقنيات والأساليب العلمية المستخدمة في الأسواق.

4-اهداف المستثمر النهائية ذات أهمية كبيرة، حيث يجب ان يكون هدف الاستثمار هو تحقيق أهدافهم.

5-التقلبات المستمرة في الأسعار والفترة الزمنية وتخصيص الأصول من الأمور المهمة يجب اخذها بنظر الاعتبار.

6-مهارات الإدارة النشطة ذات قيمة مهمة.

7-تحديد المخاطر وادارتها، اذ يجب تحديد المخاطر بطرق مفيدة لأصحاب المصالح ثم إدارة الاستثمار على أساس هذه المخاطر.

2-3مفهوم واهمية القروض

-عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في المعيار رقم (39) القروض والمدينون بانه" موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة وقابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط"(IAS39,2008:18) .

اما تكاليف الدين تعرف "على أنها التكلفة التي تتكبدها الشركات عند الحصول على تمويل خارجي من المقرضين أو مقدمي الديون الآخرين"(Gomes,2014:15).

ويمكن قياس تكاليف الاقتراض باستخدام المعادلة الاتية: -

$$K_l = k_i (1-t)$$

KL= كلف الدين

Ki= معدل الفائدة

t= معدل الضريبة (يبلغ معدل الضريبة في الشركات العراقية

المبحث الثالث: - العلاقة بين حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين وأثرها على فاعلية التدقيق:

في هذا المبحث سيتم قياس فاعلية التدقيق من خلال العلاقة بين حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين. إذا تم قياس حوكمة السياسة الاستثمارية باستخدام الأسئلة الاستطلاعية، ولقياس كلف الدين تم استخدام معادلة خاصة بها، ومن ثم اعداد برنامج تدقيق مقترح تم تطبيقه على الوحدات الاقتصادية عينة البحث، واعتمادا على النتائج التي التوصل اليها تم إيجاد علاقة التأثير احصائيا.

3-1حوكمة السياسة الاستثمارية :لقياس هذا المتغير تم اعداد أسئلة استطلاعية مكونة من (32) سؤال المتعلقة باليات حوكمة الشركات للتعرف على مدى تطبيق الفقرات من عدمها من خلال الوصول الى النسبة المئوية يتم قياسها من خلال مجموع الفقرات المطبقة الى المجموع الكلي والفقرات الغير مطبقة الى المجموع الكلي، وتم الحصول على الإجابات من خلال الزيارات الميدانية وبالرجوع الى كل من تقارير الحوكمة وتقارير الإدارة بالإضافة الى تقرير مراقب الحسابات وما يحتويه من ملاحظات، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول ادناه:

جدول (1) يبين النسبة المئوية لتطبيق حوكمة السياسة الاستثمارية

ت	اسم الوحدة	مطبق	غير مطبق
1	مصرف اشور الدولي	%94	%6
2	مصرف الأهلي العراقي	%87.5	%12.5
3	مصرف الخليج التجاري	%90.6	%9.4
4	المصرف المتحد للاستثمار	%72	%28
5	مصرف الشرق الأوسط	%90.6	%9.4
6	مصرف بغداد	%90.6	%9.4
7	بغداد العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية	%66	%34
8	النخبة للمقاولات العامة والاستثمارات العقارية	%72	%28
9	الصناعات المعدنية	%66	%34
10	المنصور الصناعية	%72	%28
11	شركة اسيا سيل	%75	%25
12	الخاتم للاتصالات	%78	%22

المصدر: من اعداد الباحثتان

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ مدى تطبيق حوكمة السياسة الاستثمارية في الوحدات بالقطاعات المختلفة وعلى الرغم من إلزام المصارف بتطبيق الحوكمة الا ان هناك بعض الفقرات لا تزال غير مطبقة، حيث بلغت نسبة عدم التطبيق في مصرف المتحد الى (28%) وهي نسبة عالية مقارنة بالمصارف الأخرى واعلى نسبة تطبيق كانت في مصرف اشور الدولي (94%)، اما القطاعات الأخرى فان نسب عدم التطبيق كانت متفاوتة لكنها لم تصل الى (50%) على الرغم من عدم إلزام القطاعات المختلفة بتطبيق الحوكمة بسند قانوني او تعليمات الا انه رغم انخفاض نسب عدم التطبيق يجب الانتباه الى الفقرات الغير مطبقة ومدى أهميتها وخطورتها بالنسبة لراي مراقب الحسابات فيما يتعلق بأبداء رايه او عند إيجاد العلاقة مع كلف الاقتراض ،واحد من الفقرات المطروحة بالأسئلة الاستطلاعية هو تغيير مراقب الحسابات بعد مضي مدة خمس سنوات كانت إجابة الوحدات بعدم تغييره على الرغم من خطورة هذه الفقرة فان استمرار مراقب الحسابات بالعمل مع الوحدة قد يؤدي الى نشوء علاقات صداقة او مجاملات وبالتالي إخفاء بعض المعلومات المهمة او التهاون في العمل هذا من جانب مراقب الحسابات اما من جانب الوحدة فان الوحدة قد تمكنت من التعرف على خطة او برنامج التدقيق الخاص به وبالتالي إمكانية حدوث تلاعب او اختلاس او غيرها بغير حدود عينة التدقيق ،بالإضافة الى الإجابات الأخرى المتبقية سواء المطبقة او غير المطبقة وضرورة التأكد منها واهميتها بالنسبة لمراقب الحسابات لما تعطيه من مؤشرات مهمة لتنفذي عمله بعناية مهنية وتمكنه من ابداء رايه بكل شفافية ،وحتى يقوم بتحليل العلاقة مع المتغيرات الأخرى وربطها مع بعضها البعض، وسيتم التطرق الى قياس كلف الدين وإيجاد العلاقات مع باقي المتغيرات.

3-2 كلف الدين

لغرض قياس كلف الدين يتم استخدام المعادلة الاتية: -

$$K_{I=}k_i\ (1-t)$$

بلغت عدد الوحدات المقترضة (8) من اجمالي الوحدات عينة البحث البالغة (12)، وتم تطبيق معادلة التكاليف عليها وكانت النتائج للسنوات من 2015 لغاية 2020 كلاتي: -

جدول (2) تكاليف الاقتراض

السنة	الثور(الالف دينار)	بغداد(الالف دينار)	الخليج	الشرق(الالف دينار)	الأهلي(ملايين الدينار)	المتحد(الالف دينار)	اسيا سيل	الخاتم
2015	337906	38717.5	4233735177	5551350	5950	0	15625550000	28887189677
2016	214975	226664	68036353.65	8503070.625	10710	5057500	7198650000	31211434919
2017	187061	21719.2	32530676.4	17504900	20825	0	10939500000	32122114.55
2018	178892	108528.4	1933750	24220962.5	34510	11900000	5947450000	40384795.4
2019	10198	69150.8	71780991.25	19337500	102637.5	18445000	14172050000	57458300000
2020	133221	65592.6	40252481	20421250	356955.8	15311900	2067200000	45092500000

المصدر: اعداد الباحث

لقد تم قياس تكاليف الاقتراض باستخدام المعادلة اعلاه للوحدات (8) التي كانت مقترضة للفترة من 2015 الى 2020 وتوصلت الباحثة الى النتائج المبينة في الجدول السابق (2) والتي سيتم استخدامها في التحليل الاحصائي لإيجاد علاقة التأثير مع المتغيرات الأخرى لمساعدة إدارة الوحدة في التعرف على استمرارية الوحدات الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بتكاليف الاقتراض اذ ان توفر السيولة النقدية لسداد الالتزامات المترتبة في ذمه الوحدة واحدة المستخدمة في تمويل المشاريع الاستثمارية من اهم المؤشرات للحكم على الاستمرارية.

3-3 برنامج التدقيق :تم اعداد برنامج تدقيق مقترح من قبل الباحثتان لقياس حوكمة السياسة الاستثمارية ومدى تطبيقها في الوحدات عينة البحث يتكون برنامج التدقيق من عدد من المحاور وتم اختباره على الوحدات عينة البحث للفترة من 2015-2020، يقوم برنامج التدقيق على مجموعة من الإجراءات التي يجب على مراقب الحسابات القيام بها من اجل ابدأ رايه حول استمرارية العمل بالوحدة المحاسبية وما إذا كانت مطبقة لمبادئ حوكمة السياسة الاستثمارية وعلاقتها بتكاليف الاقتراض وتأثير كل منها على استمرارية عمل الوحدة الاقتصادية، اذ يعتبر برنامج التدقيق خطة ارشادية منظمة وتفصيلية لمراقب الحسابات وفريق عمله من اجل الحصول على ادلة اثبات، وتمكنه من تحديد توقيت وحجم العينة وتوفر دليلا لقيامه ببذل العناية المهنية اللازمة لإنجاز المطلوب، لذا قامت الباحثة بأعداد برنامج تدقيق مقترح يأخذ بنظر الاعتبار مبادى حوكمة السياسة الاستثمارية ومعيار التدقيق الدولي رقم (570) تقييم استمرارية الوحدة الاقتصادية والسياسات والتعليمات المتعلقة بتكاليف الاقتراض مع مراعاه الظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية.

جدول (3) تطبيق برنامج التدقيق

اسم الوحدة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق	مطبق	غير مطبق
مصرف اشور الدولي للاستثمار	%83	%17	%86	%14	%83	%17	%86	%14	%86	%14	%86	%14
مصرف الأهلي العراقي	%80.5	%19.5	%82	%18	%83	%17	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5
مصرف الخليج التجاري	%83	%17	%83	%17	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5
مصرف المتحد الاستثماري	%83	%17	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5	%84.5	%15.5	%83	%17	%84.5	%15.5
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	%82	%18	%80.5	%19.5	%82	%18	%82	%18	%86	%14	%84.5	%15.5
مصرف بغداد	%83	%17	%83	%17	%84.5	%18	%82	%18	%83	%17	%83	%17
المعمورة للاستثمارات العقارية	%83	%17	%83	%17	%83	%17	%83	%17	%83	%17	%83	%17
بغداد العراق للتأمين العام	%77	%23	%77	%23	%77	%23	%77	%23	%83	%17	%75	%25
الصناعات المعدنية	%71.5	%28.5	%70	%30	%73	%27	%73	%27	%74	%26	%74	%26
المنصور الصناعية	%77	%23	%77	%23	%77	%23	%77	%23	%77	%23	%75	%25
اسيا سيل	%87	%13	%87	%13	%87	%13	%87	%13	%87	%13	%87	%13
الخاتم للاتصالات	%87	%13	%87	%13	%87	%13	%87	%13	%87	%13	%87	%13

تم تطبيق برنامج التدقيق المقترح على الوحدات عينة البحث بالاعتماد على تقارير مراقبي الحسابات المرفقة بالبيانات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على تطبيق الفقرات او عدم تطبيقها وتوصلت الباحثتان الى النتائج في الجدول (3) ، اختلفت نسبة التطبيق في المصارف العراقية على الرغم من الزامها بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات بتطبيق مبادئ الحوكمة فقد كانت اعلى نسبة للتطبيق (86%) في مصرف اشور الدولي واقل نسبة للتطبيق في مصرف الأهلي العراقي بلغت (80.5%) ،اما بالنسبة للشركات الغير ملزمة بتطبيق الحوكمة فقد كانت اعلى نسبة للتطبيق في المعمورة للصناعات المعدنية بلغت (83%) واقل نسبة بلغت (70%) في الصناعات المعدنية وعلى الرغم من هذه النتائج الى انها تعتبر مؤشرات جيدة على التطبيق لمبادئ الحوكمة بشكل غير مباشر وهذا يمنح أصحاب المصالح الثقة في الوحدات الاقتصادية، وبعد النتائج التي توصلنا اليها في هذا المبحث من تكاليف الاقتراض ،حوكمة السياسة الاستثمارية يمكن القيام بعملية ربط المتغيرات وإيجاد العلاقات الإحصائية لمعرفة اثر حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين على فاعلية التدقيق .

3-4 قياس إثر حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين على فاعلية التدقيق.

نتائج اختبار فرضية البحث

" ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق في العلاقة بين حوكمة سياسة الاستثمار وكلف الدين".

سيتم اختبار هذه الفرضية على خطوتين هما:

الخطوة الأولى اختبار علاقة (التأثير) بين حوكمة سياسة الاستثمار وكلف الدين وذلك وفقا لنموذج "الانحدار الخطي" الاتي:

$$COD_{it} = b_0 + b_1 \text{Gov} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

b_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة كلف الدين عندما تكون قيمة حوكمة الاستثمار مساوية للصفر.

b_1 = الميل، ويستخدم لقياس نوع ومقدار العلاقة.

ε_{it} = اخطاء التقدير او ما تسمى بالبواقي الإحصائية.

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:

جدول (4) ملخص نموذج اختبار علاقة التأثير بين حوكمة الاستثمار وكلف الدين

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.518[a]	.268	.257	.86168530

يبين الجدول (4) ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين حوكمة الاستثمار وكلف الدين بلغت 0.518 وهي قيمة متوسطة القوة، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.268 وهذا يعني ان حوكمة الاستثمار تفسر ما قيمته 26.8% من التباين الحاصل في كلف الدين، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 86168530. وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (5) تباين اختبار علاقة التأثير بين حوكمة الاستثمار وكلف الدين

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.025	1	19.025	25.623	.000[a]
	Residual	51.975	70	.743		
	Total	71.000	71			

يبين الجدول (5) التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت25.623 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (70,1) والبالغة 3.99 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.00 وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا ما يشير ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

الخطوة الثانية اختبار تأثير التدقيق في العلاقة بين حوكمة سياسة الاستثمار وكلف الدين وذلك وفقا لنموذج "الانحدار الخطي" الاتي:

$$COD_{it} = b_0 + b_1 Gov_{it} + b_2 Aud_{it} + Gov_{it} * Aud_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Gov_{it} * Aud_{it}$= حاصل التفاعل بين حوكمة الاستثمار والتدقيق

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:

جدول (6) ملخص نموذج اختبار تأثير التدقيق على العلاقة بين حوكمة الاستثمار وكلف الدين

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.774[a]	.600	.582	.64643451

يبين الجدول (6) ملخص النموذج model summary ان قيمة الارتباط (R) بين بين حوكمة الاستثمار وكلف الدين قد ازدادت عما كانت عليه في الجدول المناظر في الخطوة الاولى من 0.518 الى 0.774 واصبحت قيمة مرتفعة القوة، وان معامل التحديد R Square قد ازداد عما كان عليه في الجدول المناظر في الخطوة الأولى من 0.268 الى 0.6 وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان قد انخفض عما كان عليه في الجدول المناظر في الخطوة الأولى من 86168530.الى 0.64643451 وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (7) تباين اختبار تأثير التدقيق على العلاقة بين حوكمة الاستثمار وكلف الدين

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	42.584	3	14.195	33.969	.000[a]
	Residual	28.416	68	.418		
	Total	71.000	71			

يبين الجدول (7) التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة قد ارتفعت عما كانت عليه في الجدول المناظر في الخطوة الأولى من25.623 الى 33.969 وهي بلا شك اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (68,3) والبالغة 2.75 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.00 وهي اصغر من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وهذا ما يشير ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية وان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث لثبوت الاثر احصائيا.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- وجود علاقة طردية في فاعلية التدقيق من خلال العلاقة بين حوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين.

2- تفتقر الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الى دليل او إطار مقترح فعال يتناول حوكمة السياسة الاستثمارية على الرغم من وجود قوانين وأنظمة لحماية المستثمرين والمساهمين لكنها لم تطبق إذا قد يوثر على رغبة أصحاب المصلحة في الاستثمار بهذه الشركات.

3- على الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن مبلغ كلف الدين في القوائم المالية امر غاية في الأهمية، اذ تعتبر كلف الدين جوهرية بالنسبة لقياس استمرارية الوحدة من خلال قدرة الوحدة على تغطيه مبلغ القرض وتكاليفه.

4-ان وجود برنامج تدقيقي لتدقيق حوكمة السياسة الاستثمارية وكلفة الدين وتأثيرهما يساهم في ابداء راي فني محايد من قبل مراقب الحسابات يكون مصدر ثقة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

ثانيا: التوصيات

من خلال الاستنتاجات أعلاه توصي الباحثتان بالآتي: -

1- ضرورة قيام مراقبي الحسابات ومهنة التدقيق بمتابعة التطورات الحاصلة في حوكمة السياسة الاستثمارية والتوجيه بتضمين البيانات المالية الوحدات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الغير ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة بان تتضمن تقاريرها المالية تقارير عن حوكمة الشركات.

2- اعتماد برنامج التدقيق المقترح لتدقيق الفقرات الخاصة بحوكمة السياسة الاستثمارية وكلف الدين واستمرارية الوحدة الاقتصادية والعمل على تحديثه لمواكبة التطورات التي قد تحدث مستقبلاً في معايير الابلاغ المالي الدولية ومعايير التدقيق والقوانين والانظمة والتعليمات ذات الصلة.

3-ضرورة تشكيل لجان مختصة من ذوي الخبرة للقيام بصياغة مبادئ لحوكمة السياسة الاستثمارية تلائم البيئة العراقية وبما يتوافق مع المبادئ الصادرة من منظمة التنمية OECD، وضرورة ان يتم إلزام جميع الوحدات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيقها عن طريق قانون او تعليمات صادرة من البنك المركزي العراقي.

4-اعداد دليل او إطار تدقيق مقترح يتضمن مبادئ الحوكمة وحوكمة السياسة الاستثمارية او كلف الدين يتضمن إجراءات التدقيق التي يتوجب على مراقب الحسابات القيام بها لضمان تطبيق الحوكمة وما لها من تأثير على استمرارية العمل في الوحدة الاقتصادية.

المصادر:

1-أبو النصر، مدحت محمد،" الحوكمة الرشيدة-فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى،2015.

2-الفهداوي، احمد زياد سمير، "تأثير حوكمة الشركات في دعم الإفصاح عن معلومات الاستدامة وانعكاسها في الأداء المالي-دراسة تجريبية في البيئة العراقية "، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد،2020.

3-التميمي، ناظم شعلان جبار، "دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة تحليلية للقوائم المالية لعينة من الشركات العامة العراقية، أطروحة دكتورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد ،2009.

4-سعاد، دحاوي عربية،" دور القروض في تفعيل الاستثمارات-دراسة تطبيقية ببنك القروض الشعبي الجزائري CPA"، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقيد، كلية العلوم والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية،2014.

5-القريشي، اياد رشيد، "التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقا"، دار المغرب للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى ،2011.

6-أسماء، مزيمش، عمر، شريقي، "دور التدقيق الخارجي كأحد اهم الاليات الخارجية للحوكمة ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الخامس، العدد (1)،2020.

7-علي، نافع حسين،" دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر المصرفية -إطار مقترح لبرنامج التدقيق على إدارة المخاطر المصرفية"، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف ،2014.

8-التكريتي، كامل ممدوح كامل،" دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في الشركات العراقية المساهمة العامة- من وجهة نظر مدققي الحسابات العراقيين"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن ،2022.

9-غريب، رشا أبو بكر غازي، "دور اليات الحوكمة في تحسين ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS "، أطروحة دكتورة الفلسفة في المحاسبة، جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة ،2020.

10-الجبوري، انتصار صابر، ثابت، الاء وضاح، اغا، ندى عبد الرزاق، "مدى اسهامات حوكمة الشركات في تقارير المقارنة المرجعية لتقويم أداء الوحدات الإنتاجية –دراسة حالة في الوحدة العامة للسمنت الشمالية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (37)، العدد (120)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،2018.

11-مبادئ وقواعد الحوكمة في المستشفيات، مصر،2014.

12-Jolović, Nevena," THE PRINCIPLES OF THE CORPORATE GOVERNANCE IN BANKS AND LEGISLATION OF REPUBLIC OF SERBI", Teorija i Praksa , 2020.

13-Li,Chin Hsing,"Optimum Governance of Investment Conduct in the Capital Markets Union A Legal and Economic Analysis", thesis PhD degree, University of Edinburgh,2017.

14-Ferrer, Rodiel. Banderlipe, Mc Raynald," The Influence of Corporate Board Characteristics on RM Performance of Publicly Listed Property Companies in the Philippines" Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume (16), number (4),2012.

15-IAS 23, "Borrowing Cost" ,2017.

16-Gomes, Mário Teixeira," The impact of Corporate Governance on the Cost of Debt: Evidence from Portuguese Listed Companies"Dissertation of the Master in Finance,2014.

17-JANTADEJ1, Kulaya & WATTANATORN, Woraphon," The Effect of Corporate Governance on the Cost of Debt: Evidence from Thailand", Stock Exchange of Thailand,2020.

18-Eshun, Rosemary,' the Effect of Corporate Governance and Financing Decisions on Ghanaian Listed Companies', Master of Business Administration Finance , University of Ghana,2020.

19-Council, A. C. G, ASX," Corporation Governance Principles and Recommendations ", Australian Securities Exchange (ASX), Australia, 4th edition, 2019.

20-Drew, Michale E & Walk, Adam, N," Investment governance for Fiduciaries", CFA Institute Research Foundation ,2019.

21-Htay, Sheila, Nu, Nu, Aung, zaw, min, Rashid, hafiz,majdi, & Adnan, muhamad, hyar ," The impact of corporate governance on the voluntary accounting information disclosure in Malaysian listed banks", Global Review of Accounting and Finance, Volume(3), Number(2), 2012.

22-Radebe, Sarah, "The Benefits of Good Corporate Governance to Small and Medium Enterprises (SMES) In South Africa: A View On Top 20 and Bottom 20 JSE Listed Companies", Problems and Perspectives in Management, Volume15, Number (4),2017.

23-Kwame, Nyarko Felix," Corporate Governance and Performance of Firms: An Empirical Evidence from the Banking Sector of Ghana", Master thesis in accounting, Jiangsu University,2017.

24-G20/OECD "Principles of Corporate Governance ", OECD Publishing, Paris,2017.

25-Gyamerah, Samuel.Agtei, Albert," OECD Principles of Corporate Governance: Compliance among Ghanaian Listed Companies ", International Journal of Advanced Multidisciplinary Research, Volume (3), Number (11).,2016.